

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبيهاء الدين السبكي (مقاربة نحوية بلاغية)

Grammatical Discussions in the Book "Arous Al-Afrah fi SharhTalkhis Al-Mifteh" by Baha' Al-Din Al-Subki. (A grammatical-rhetorical approach)

زينب دواوي

عبد الرحمن تحوت*

مخبر الفقه الإسلامي ومستجدات العصر

مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر

جامعة باتنة 1

جامعة باتنة 1

zineb.douadi@univ-batna.dz

abderrahmane.hathout@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/12/07

تاريخ الإرسال: 2025/11/06

الملخص:

يعدُّ كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السبكي (ت773هـ) كتاباً بلاغياً مهماً، فهو أحد شروح كتاب "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني (ت739هـ)، وقد احتوى مباحث نحويّة كثيرة، وكان لمؤلّفه مواقف في عرض هذه المسائل ومناقشتها، شارحاً العلاقة بين النّحو والبلاغة، ولأجل هذا قام البحث ليوجّه إلى الصّلة بين علم النّحو والبلاغة في هذا المصنّف موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحيّة: نّحو؛ بلاغة؛ عروس الأفراح؛ بهاء الدين السبكي.

Abstract:

The book "Arous El-Afrah fi SharhTalkhis El-Mifteh" of Baha' Al-Din Al-Subki (d. 773 AH) is an important rhetorical book.

It is one of the explanatory books of "Talkhis El-Mifteh" by El-Khatib El-Kazouini. It contains grammatical discussions, and its author took a strong position in presenting and discussing these issues, outlining the relationship between grammar and rhetoric. Therefore, this research aims to address the relation between grammar and rhetoric in this study.

Keywords: Grammar ; Rhetoric ; Arous El-Afrah, ; Baha' Al-Din Al-Subki

يتناول هذا البحث عرض المباحث النحوية، التي جاءت متناثرة في صفحات كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السبكي (773 هـ)، وهو كتاب بلاغي يُعنى بشرح كتاب "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني (739 هـ).
ويعدّ بهاء الدين السبكي من نحاة القرن الثامن الهجري، فقد كانت له مشاركات قويّة في النحو وألّف كتاب "شرح كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك".
وقد ظهرت في هذا الكتاب (عروس الأفراح) شخصيّة بهاء الدين العلميّة التي اتّسمت بالمولسوعية والاضطلاع بعلوم كثيرة، لاسيما علوم اللغة.
إنّ دراسة النّحو في كتاب بلاغي مثل "عروس الأفراح"، يكشف عن حقيقة أنّ الدّرس النّحوي والبلاغي متعلق أحدهما بالآخر، وهذه العلاقة لا يمكن فصلها بسبب تلازمهما، فكلّ منهما يكمل الآخر، والنّحو هو الأصل الذي يبتدأ منه النّظر البلاغي، والبلاغة هي الكفيلة بتعميق البحث النّحوي وتسويغ أحكامه؛ فإذا كان النّحو يتناول الأسلوب من ناحية ضبط أواخر الكلمات، فإنّ البلاغة تتناوله من جهة ما يتحقّق فيه من قيم جماليّة وفنّيّة، وقد وجّه علماء البلاغة على غرار بهاء الدين عنايتهم بالنّحو، ودراسته جنباً إلى جنب مع البلاغة، موضّحين مكانة النّحو في قوة الأسلوب، وأثر البلاغة في فنّيته وسلاسته وجماله.
ويقع هذا البحث في ثلاثة محاور:
الأول: تعريف موجز بهاء الدين السبكي، وكتابه "عروس الأفراح".
الثاني: تعريف بالمادّة النّحوية في الكتاب، والمنهج المعتمد في تناولها.
الثالث: عرض وتحليل نماذج تطبيقيّة من المادّة النّحوية الواردة في الكتاب.
منهج البحث هو المنهج الوصفي المعتمد على توظيف التحليل والشرح والموازنة بين ما ورد في عروس الأفراح من آراء نحويّة وما ورد في كتب نحويّة أخرى.
أمّا عن مصادر البحث، فقد تنوّعت تبعاً لمقتضيات البحث، بما يكمل ملامح الصّورة العلميّة، لتحقيق ما يصبو إليه من الفائدة وخدمة اللّغة.

أولاً- بهاء الدين السبكي وكتابه "عروس الأفراح":

ساق تاج الدين السبكي (ت 771هـ) في "طبقات الشافعية الكبرى" نسب أخيه فقال: "أحمد بن علي بن عبد الكافي، بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد، بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم السبكي"¹.
أما نسبه "السبكي" فهي سبك الواقعة في محافظة المنوفية بمصر.

قال الزبيدي (ت 1205هـ) في "تاج العروس": "وسبك الضحّاك بالضمّة بمصر من أعمال المنوفية، وهي المعروفة الآن بسبك الثلاثاء، وسبك العبيد قرية أخرى بها من المنوفية أيضاً، وهي تعرف الآن بسبك الأحد، وسبك العويضات، منها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام قاضي القضاة، أبو الحسن السبكي شافعيّ الزمان"².

"يلقب بهاء الدين ويكنى بأبي حامد، أخذ العلم عن أبيه شيخ الإسلام تقيّ الدين أبي الحسن، وعن الأصفهاني، وابن القمّاح وأبي حيّان، تولّى التدريس بالمنصورة، والجامع الطّولوني مكان أبيه، حين تولّى قضاء الشام، وتولّى تدريس مذهب الشافعي بالمشهد الشافعي، وجامع الحاكم، وتولّى القضاء أيضاً بالشّام عوضاً عن أخيه، ثم عهد إليه بقضاء مدينة العسكر، والإفتاء بدار العدل، والخطابة بالجامع الطّولوني، كان غالب أهل مصر يحبّونه، لما عرف عنه من سعة علم وإحسان وكثرة عطاء للمحتاجين، كان كثير الحج والمجاورة لبيت الله .
توفيّ مجاوراً بمكة المكرمة، ليلة الخميس السّابع عشر من شهر رجب، سنة 773 وله أربع وخمسون سنة وبضع أشهر"³.

¹ السبكي تاج الدين ، طبقات الشافعية الكبرى (1413هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح

محمد الحلو، ج 10، ط 2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 139.

² الزبيدي مرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس

(1414هـ) ج 13، ط 1، دار الفكر ، بيروت، ج 13، ص 578.

³ السبكي تاج الدين ، طبقات الشافعية الكبرى، المصدر نفسه، ج 10، ص 140.

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لهاء الدين السبكي

قال فيه الذهبي (ت 748هـ) في "المعجم المختص": "الإمام العلامة المدرّس، له فضائل وعلم جيد، وفيه أدب وتقوى وساد وهو ابن عشرين سنة، وكانت له اليد الطولى في علوم اللسان العربي والمعاني والبيان"¹.

كان من ثمار هذا التّحصيل الواسع والتّأصيل العلمي، أن ترك لنا آثاراً علميّة رصينة، ومصنّفات متنوّعة، نذكر منها²:

- تناقض كلام الرافعي والشيخ محيي الدّين النووي: صنّفه وكان عمره ست عشرة سنة.
- تعليق على الحاوي: ذكره في مصنفاته ابن حجر (ت 852هـ) في "الدرر الكامنة"، وذكره أيضاً صاحب معجم المؤلّفين.
- شرح مختصر ابن الحاجب: وقد وصف هذا الشرح بأنه مطول، كما في معجم المؤلّفين.
- شرح كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك: ذكره في معجم المؤلّفين.
- شرح التخليص للقزويني في المعاني والبيان، سمّاه "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، وهو الكتاب موضوع الدراسة.

وكتابه "عروس الأفراح" يعنى بالدرس البلاغي، وهو شرح على متن "تلخيص المفتاح" الذي ألفه الخطيب القزويني، والذي كان اختصاراً لكتاب مفتاح العلوم للإمام السكّاكي. وقد تضمّن شرح علوم البلاغة بأسلوب سهل مبسط وواضح، فكان مرجعاً مهماً لمن أتى بعده ممن ألفت في علم البلاغة.

وهذا الكتاب من أهمّ البحوث في علم البلاغة وأكثرها تفصيلاً، وقد جمع المؤلّف فيه كثيراً من آراء المتقدّمين، وخصّ من بينهم الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 417هـ) إمام البلاغة و السكّاكي فيلسوف البلاغة.

¹ شمس الدين الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين (1408 هـ - 1988 م)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، مكتبة الصديق، الطائف، ص30.

² العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (1392هـ / 1972م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية، ص125، ومعجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشقي، معجم المؤلفين: ج2، مكتبة المثنى، -بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص13.

شرح هذا الكتاب علوم البلاغة الثلاثة وهي:

أولاً: علم المعاني؛ ابتدأه بتعريف علم المعاني، والباب الأول كان عن الإسناد الخبري والحقيقة والمجاز العقليين، والباب الثاني كان لشرح المسند إليه، والباب الثالث في ذكر المسند، والباب الرابع كان في التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، والباب الخامس ذكر فيه القصر وأدواته، والباب الخامس ذكر فيه الإنشاء، والباب السادس في ذكر الإطناب والإيجاز والمساواة، وكان في ذلك كله يذكر أمثلة لتدريب الطالب.

ثانياً: علم البيان؛ ابتدأه بتعريف علم البيان، والباب الأول كان عن التشبيه، وذكر جميع أقسامه وما يتعلّق به، والباب الثاني ذكر فيه الحقيقة والمجاز، وذكر قسم المجاز الاستعارة والمجاز المرسل، والباب الثالث ذكر فيه الكناية، ومثل في ضمن ذلك بأمثلة من القرآن وفصيح كلام العرب.

ثالثاً: علم البديع؛ ابتدأه بتعريف علم البديع، وجعله على قسمين: القسم الأول عن المحسنات المعنوية كالطباق والمقابلة ومراعاة النظير وغيرها، والقسم الثاني عن المحسنات اللفظية كالجناس والسجع، وكان يذكر أمثلة على ذلك، ثم ذكر فصلين يلحقان بعلم البديع، الأول عن السرقات الشعرية، والثاني عن أساليب التأنق في الكلام.

ثانياً: المادة النحوية في الكتاب والمنهج المعتمد في تناولها.

إنّ صاحب "عروس الأفراح" من علماء القرن الثامن؛ لذا لا بد أن تكون ثقافته النحوية أنموذجاً عن ثقافة ذلك العصر، وقد أظهرتها موارده النحوية التي استعان بها من الأعلام الذين ذكر أقوالهم، والكتب التي ينقل عنها.

ومع أنّ السبكي أشار إلى أنّ للنحو مجالا خاصاً به، وللبلاغة مجالا خاصاً بها، فغاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركّبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلّق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجماليّ، يتصرف فيه البيانيّ تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحويّ، وإن كان مستقلاً بنفسه¹.

¹ السبكي بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبيهاء الدين السبكي

إلا أن المادة النحوية جاءت متناثرة ومفرقة في الكتاب، وبخاصة في باب علم المعاني لتعلقه بالنحو، والصلة الوثيقة بينهما، واتسمت هذه المادة بالتنوع، وهي موزعة على أبواب نحوية مختلفة، لتشمل كثيرا من الأبواب التي تناولها النحاة في كتبهم، وقد كان بهاء الدين السبكي يبحثها بحسب ما يقتضيه الموقف البلاغي الذي هو فيه، لذلك لم يتبع منهاجاً موحدًا في تناول هذه المادة، فتارة يطيل الوقوف عليها، يحلل ويناقش بعض الآراء، وتارة يشير إليها باقتضاب. سبق أن ذكرنا أن بهاء الدين السبكي يعدّ من علماء النحو؛ لذا لم يختلف عن غيره من النحويين، فكان في نقاشه ينسب الآراء إلى أصحابها، ويرجّح بين الآراء وينقدها أحيانا. ينطلق السبكي في كثير من القضايا النحوية من كتاب سيبويه (ت180هـ)، حيث ينقل عنه كلامه في المسألة ثم يعقب بأقوال النحاة من بعده؛ فمثلا عند حديثه عن "أم" الاستفهامية، وذكره للخلاف الحاصل في المستفهم عنه بها، ينقل نص سيبويه من "الكتاب": "لو قلت: ألقيت زيدا أم عمراً كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان كذلك..."¹، ثم يعقب بأنّ هذا اختيار شيخه أبي حيان (ت745هـ).

وفي موضع آخر يذكر فائدة (أمّا) في الكلام، وأنها تعطيه فضل توكيد: "تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلت: أمّا زيد فذاهب"²، ثم يستدلّ عليه بكلام سيبويه في تفسير (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب): وهذا التفسير مُدِلٌّ بفائدتين: بيان كونه تأكيدا، وأنه في معنى الشرط.

"وقد اختلف النحويون في حذف خبر إنّ؛ فأجازه سيبويه إذا علم، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وهو الصحيح، وأجازه الكوفيون إن كان الاسم نكرة، وقال الفراء: لا يجوز معرفة كان أم نكرة، إلا إذا كان بالتكرير"³.

(1423 هـ - 2003 م)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ج1، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ص47.

¹ سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الكتاب (1408 هـ - 1988 م)، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، ج3، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص170.

² السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح: ج1، ص130.

³ السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح، ج1 ص304.

فأنت ترى في هذا النص، كيف يذكر الأقوال المختلفة في حذف خبر إنَّ، وينسبها إلى أصحابها، ويختار قول سيبويه.

ومن النحاة الأوائل الذين كان لهم حضور قوي في الكتاب، الأخفش (ت215هـ) تلميذ سيبويه، وأبو عثمان المازني (ت249هـ) وتلميذه المبرد (ت285هـ) من المدرسة البصرية، وكذا الكسائي (ت189هـ) وتلميذه الفراء (ت207هـ) من المدرسة الكوفية.

فمن المسائل النحوية التي أشار إليها السبكي، مسألة دخول الواو على الحال المتنقلة، حيث يرى عدم جواز ذلك، وما ورد خلاف ذلك في بعض الشواهد التي ذكرها المجيزون، كالأخفش وغيره " فيجاء عن ذلك كله إمّا بمنعه وحمل ما ورد منه على الضرورة، أو حذف الخبر. وإمّا بأن دخولها في هذه المواطن حملاً لها على الحالية، كما صرح به الأخفش"¹، هذا مثال واحد من الآراء النحوية للأخفش في كتاب بهاء الدين، وإلا فالأمثلة كثيرة.

ويذكر السبكي مذهب المبرد في "أنَّ فعل الشرط إذا كان لفظ (كان) بقي على حاله من الماضي؛ لأنَّ (كان) جردت عنده للدلالة على الزمان الماضي، فلم تغيرها أدوات الشرط"² وهذا خلاف قول الجمهور، وفي مواطن كثيرة من الكتاب نجد اسم المبرد ذائعاً، ومذاهبه النحوية مقررّة. وعند حديث السبكي عن المسند، نجده يحكي مذاهب العلماء في حذف الفاعل، ويذكر الخلاف الحاصل بينهم، وينصّ على أنَّ الكسائي يخالف في ذلك الجمهور، ويرى جواز حذف الفاعل، وهذه المسألة ترى الكلام عليها مستوفياً في المبحث الثاني، عند ذكر نماذج نحوية من الكتاب.

أمّا الفراء فأقواله متناثرة في الكتاب، كما في النص السابق في حذف خبر إنَّ، وعند كلام السبكي عن "لكن"، والخلاف الحاصل بين النحاة حولها، ذكر أنّها مركبة من (لكن) و (أن) - كما هو قول الفراء - أو إنّها مركبة من (لا) و (لن) - كما هو رأي الكوفيّين³. أمّا النحاة المتأخرين فالسبكي ينقل عن سبقه وحتى عن معاصريه، على اختلاف مدارسهم ويذكر أقوالهم ومذاهبهم في المسائل التي يتوقف عندها.

¹ المصدر نفسه، ج1، ص550.

² المصدر نفسه ص332.

³ السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح، المصدر نفسه، ج1، ص127.

فتراه ينقل عن الرّمخشري (ت538هـ) الذي جمع بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، ويرجع في كثير من القضايا النحوية إلى كتابه "المفصل"، وكذا شرحه لابن يعيش (ت643هـ)؛ فمثلا في تعليقه على عبارة صاحب التلخيص في ذكر المسند وما يندرج تحته، يستوقفه تقييد القزويني المسند بالفعل أو ما في معنى الفعل، فيذكر في شرحه ما في معنى الفعل أنّه "يريد اسم الفاعل كما سبق، وقوله: (أو متصلا بالفعل) لا أدري ما يريد به؛ إلّا أن يريد عمل المصدر"¹ ثم يعقب بأن "الرّمخشري في "المفصل" سعى اسم الفاعل بالفعل، فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو في معنى الفعل المصدر العامل، لمشاركة الفعل له في معناه الذي هو الحدث، ويكون اسم الفاعل متصلا لكونه فرع الفعل، بخلاف المصدر فإنه أصله، لكن الصحيح أنّ كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر".

ونلاحظ أن بهاء الدين السبكي يكثر النّقل عن أبي حيان (ت745هـ)، ويعزو إلى كتبه ككتاب "البحر المحيط"، ويتنصر أحيانا لأرائه واختياراته النحوية، ويسميه شيخنا، ولا عجب في ذلك، فهو شيخه الذي تتلمذ وتخرّج على يديه في النّحو كما أسلفنا في ترجمته. ففي ضمن كلامه عن القصر، استوقفته الآية من قوله تعالى: "وإيّاي فارهبون"، ورأى أنّه لا اختصاص فيها "لأنّ عامل إيّاي جاز أن يكون متأخرا عن إيّاي، وأن يكون متقدما عليه، فلا يكون المفعول مقدما"، ثم يستدل بما ردّه أبو حيان في "البحر المحيط" في تفسير هذه الآية على من لا يصحح ذلك، إذ "إنّه لو تقدم العامل لما انفصل الضمير"، لأنّا نقول: من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك².

ويُعَدُّ ابن مالك (ت672هـ) من المدرسة الأندلسية من أهمّ النّحاة الذين استعان بهم السبكي، عند تعرضه للمسائل النحوية في الكتاب، ونلمس هذه الأهمية في كثرة النّقل من كتبه، والاستدلال بأرائه النحوية.

وعلى سبيل المثال، في معرض حديثه عن مسألة رجوع الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة، يذكر أنّ المنع قول الجمهور، وذهب إلى جواز ذلك طائفة من النّحاة منهم ابن جيّ وابن مالك. ولم يكن له هنا مجرد النقل بل تعقب -كما هي عادته- المصنف وبعض شراح التلخيص في قولهم بضعف الرأي الثاني، الذي عليه بعض النّحاة، قال: "واعلم أنّ المصنف والشرح قالوا:

¹المصدر نفسه، ص103.

²المصدر نفسه، ج1، ص382.

إنّما كان ضعيفاً؛ لأنّ ذلك ممتنع عند الجمهور، ولا يجتمع القول بضعفه، وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه، فإن أرادوا أنّه جائز ولكنّه ضعيف لأنّ الأكثر على امتناعه، فلا يلزم من القول بجواز ما منعه الجمهور الاعتراف بضعفه، فربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه، فليتنّب لذلك¹.

وفي موقف آخر، نجد السبكي² يخالف ابن مالك فيما ذهب إليه، من أنّ الفعل يحتمل الماضي والاستقبال، ويرى أنّ هذه منه عبارة قاصرة، لأنّ الصحيح أن يقال: الفعل حيث وقع دلّ على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والاستقبال والحال. هذا بعض التّوصيف لمنهج بهاء الدين السبكي، وطريقة تناوله للمادّة النّحوية، وعرضها في الكتاب.

وبناءً على ما تقدم؛ يمكن أن نسجّل الملاحظة الآتية: النّقل عن علماء النحو بعامة المتقدمين والمتأخّرين، سواء من البصرة أو الكوفة، وذكر مذاهبهم وأقوالهم المختلفة، هي الطّريق اللّاحظ لبهاء السبكي، سار عليها بوتيرة واحدة ونفس واحد، من أوّل الكتاب إلى آخره. المحور الثالث: عرض وتحليل نماذج تطبيقية من المادّة النحوية الواردة في الكتاب.

مما تجدر الإشارة إليه، أنّ غاية البحث لم تكن الإحصاء، بقدر ما كانت عرض أمثلة من المادّة النّحوية التي تناولها صاحب الكتاب، وإلقاء الضّوء على فكره النّحوي، وفيما يأتي أمثلة يعرضها البحث لعلّها تسهم فيما قصدناه. إنّما:

بسط الأصوليّون والبلاغيّون وقبلهم النّحاة الكلام على هذا الحرف، وذكروا في ذلك أقوالاً مختلفة، حيث إنّه تنازعوا في دلالتها على القصر، فمذهب الجمهور أنّها أداة قصر، تفيد حصر الحكم في المذكور ونفيه عمّا سواه، وذهب كثير من العلماء إلى عدم إفادتها للحصر، وبسبب تلك المنازعة ذكر السبكي أدلة القائلين بأنّها للقصر، وأورد الاعتراضات عليها وناقشها. ومن أظهر الأدلّة التي ساقها ما يأتي:

1. أنّها متضمنة معنى (ما...إلا) بدليل إطباق المفسّرين في قوله تعالى: "إنّما حرم عليكم الميتة" بالنّصب على أنّ معناه: ما حرّم عليكم إلّا الميتة، لأنّه المطابق للمعنى في قراءة الرفع، فإنّها

¹ السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح، المصدر نفسه، ص 75.

² المصدر نفسه، عروس الأفراح: بهاء الدين السبكي، ج 1، ص 315.

للقصر المستفاد من عموم الموصول، فإنَّ (ما) هنا موصولة والمعنى حينئذ: أنَّ الذي حرمه الله عليكم الميته والأصل استواء معنى القراءتين.

2. أنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بدَّ أن تكون "إنَّما" للقصر، ليحصل الجمع بين النفي والإثبات.

وقد استدللَّ فخر الدين الرازي (ت606هـ) لدلالة (إنَّما) على القصر بهذا الوجه، فذكر "أنَّ كلمة (إنَّما) مركبة من (إنَّ) و(ما) وكلمة (إنَّ) للإثبات وكلمة (ما) للنفي فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيدا ثبوت المذكور وعدم ما يغيره"¹ ونبَّه الهاء على أنَّ هذا الوجه رُدَّ عليه بأنَّ (ما) في (إنَّما) كافة وليست للنفي.

ولكنَّ هذا لا يمنع من إفادتها للحصر، والسَّيَّاق هو الذي يحدِّد ذلك، فيمكن أن يقال: تركبت (إنَّما) من (إنَّ) الداخلة على الجملة الاسمية لتأكيد علاقة ركني الإسناد، ومن (ما) الكافة التي تكف (إنَّ) عن العمل، فلا يكون لها تأثير لفظي في الاسم، فيعود مبتدأ كما كان، ولكتَّها من حيث المعنى ازدادت فضل تأكيد، بأنَّ حصرت أحد ركني الإسناد في الآخر، وهو أمر اقتضى أن يلزم المحصور والمحصور فيه موقعهما في التركيب، وبكفَّ (إنَّ) عن العمل زال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسميَّة، فدخلت على الجملة الفعلية أيضًا.

3. ذكر السكاكي (ت626هـ) أنَّ من أدلَّتْها ما قاله بعض النحاة من أنَّ في كلمة (إنَّما) اجتماع تأكيدين: (إنَّ) المؤكدة و(ما) المؤكدة، فاجتمع تأكيدان فأفاد الحصر حيث قال: "ويذكرون لذلك وجهًا لطيفًا يسند إلى علي بن عيسى الرِّبَعي، وهو أنَّ كلمة (أَنَّ) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمَّ اتَّصلت بها (ما) المؤكدة، لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيدها، فناسب أن يُضمَّن معنى القصر، لأنَّ قصر الصِّفة على الموصوف وبالعكس، ليس إلَّا تأكيدًا للحكم على تأكيد"².

¹ فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيبي الرازي، التفسير الكبير (1420 هـ)، ج 16، ط 3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 80.

² السكاكي، يوسف أبو يعقوب بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم (1407 هـ - 1987) ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ج 1، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 291.

وقد ردّ بهاء الدّين السّبيكي على كلام السّكّاكي بقوله: "إنّه لو كان اجتماع تأكّيدين للحصر لكان قولك: إنّ زيدا لقائم، يفيد الحصر، وقد يجاب بأن مراده أنّه لا يجتمع حرفا تأكّيد متواليان إلّا للحصر، ثمّ هو ممنوع، والتّأكّيد اللفظي والمعنوي كلّ منهما يتكرر ولا حصر"¹.
وأضاف بهاء الدّين² أنّ من أدلّة إفادة (إنّما) القصر في مثل هذا، حصول مطابقة الجواب إذا كانت إنّما للحصر، ليكون معناه في قوله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: "إنّما يأتيكم به الله"؛ لا آتيكم به، إنّما يأتي به الله.

4. انفصال الضمير بعدها؛ تقول: إنّما يضرب أنا كما تقول: إنّما يضرب أنا، والقاعدة في هذا أنّ كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلّا في مواضع محدودة.

فنخلص بعد هذا إلى أن رأي السّبيكي في هذا الحرف إنّما هو من رأي جمهور علماء اللّغة، وهو أنّها حرف يفيد الحصر للأدلّة التي ساقها.

الاستفهام:

إنّ مصطلح الاستفهام في كتب البلاغة، من أساليب الإنشاء الطّليبي، وهو من فنون القول، الذي يكشف عن الأسرار البلاغيّة، والمعاني الثّانويّة، وقد اهتمّ النّحاة بهذا الأسلوب، فعقد له سيبويه بابا سماه "باب الاستفهام" ونبّه عليه الفراء والمبرّد، وتوسّع ابن هشام في الحديث عنه في كتابه "شذور الذهب" وكذلك غيرهم.
والاستفهام في اللّغة يأتي بمعنى طلب الفهم، قال ابن فارس (ت 395هـ): "الفاء والهاء والميم علم الشيء"³. فالفهم عنده مرادف للعلم، وعلى هذا فالاستفهام هو طلب العلم بالشيء.

¹ السّبيكي بهاء الدين ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، ج1 ، ص403.

² المصدر نفسه، ج1، ص403.

³ ابن فارس أحمد بن زكريا ، معجم مقاييس اللّغة (1399 هـ - 1979 م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج

4، دار الفكر، بيروت، ص457.

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"
لبيهاء الدين السبكي

أما في الاصطلاح فقد عرفه الجرجاني (ت 816هـ) بأنه "طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور"¹.

ومن أهم القضايا التي توقّف عندها النحاة في باب الاستفهام، حروف الاستفهام وأدواته، ومعانيها التي تختصّ بها.

ومن أدوات الاستفهام التي توسّع بهاء الدين في الحديث عنها "أم"، حيث استدرکها على القزويني (ت 739هـ) الذي أهمل ذكرها.

وقد استشكل عدُّ "أم" من أدوات الاستفهام عند بعض النحاة، مثل ما وقع للدمامي (ت 828هـ) حيث قال: "وأنا استشكل عدّهم لـ"أم" مطلقاً، أما المتصلة فلأنّ مدخولها على مدخول الهمزة، فيثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهماً عنه بقضية العطف"².

وقال الأمير في حاشيته على المغني: "أم ليست من أدوات الاستفهام، والمتصلة لمجرد العطف، فيتسلط الاستفهام بواسطة العطف"³.

وهذا خلاف كلام البهاء الذي عدّها استفهامية حقيقة متصلة كانت أو منقطعة⁴ وكذلك النحاة لأنهم أيضاً عدّوها استفهامية حقيقة. و"أم" حرف يستفهم بها على أوجه:

الأول: أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام، على معنى "أي" فالجواب عن "أم" يكون بتعيين المسؤول عنه، ولا يجاب عنها بنعم أو لا، فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا أو نعم، لأنّ ذلك لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما.

¹ الجرجاني علي بن محمد بن علي الشريف، التعريفات: (1403هـ، 1983م) ط 1، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ص 18.

² الدمامي محمد بن أبي بكر، شرح الدمامي على مغني اللبيب- 2007م، ج 1، ط 1 صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ص 58.

³ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، وبجانبه حاشية الشيخ محمد الأمير، ج 1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ص 14.

⁴ السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح، ج 1، ص 424.

الوجه الثَّاني من أوجه الاستفهام في "أم"، أن تكون منقطعة على معنى "بل" التي للإضراب، وتسمى "أم" هذه المنقطعة، لانقطاعها عمّا قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلّق بغيره. و"أم" المنقطعة هي التي لا يفارقها الإضراب فتكون له مجرداً، وتارة تتضمّن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً طلبياً.

حذف الفاعل:

الفاعل يسمى بهذا الاسم عند جميع النحاة، ويسمّيه أصحاب المعاني "المسند إليه"، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وذكر بعده، على جهة قيامه به أو وقوعه منه. ومن القضايا التي نالت اهتمام النحاة مسألة حذف الفاعل. وقد أشار إلى هذه المسألة بهاء الدّين في مبحث حذف المسند إليه، وذكر مذاهب النحاة في ذلك وهي كالآتي¹:

الفاعل عمدة في جملته، وعلى هذا فلا يجوز عند البصريّين حذفه إلّا في مواضع محدّدة، ويذكر المبرّد (ت 285هـ) أنه لا بد لكل فعل من فاعل، لأنّه لا يكون فعل إلا هناك فاعل له²، فالفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد لا يستغني أحدهما عن الآخر، وذهب الكسائي من الكوفيّين إلى جواز حذف الفاعل لدليل، قياساً على المبتدأ والخبر. قال في شرح الكافية: "أجاز الكسائي -وحده- حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل ومنع غيره ذلك، لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف"³. وتبع الكسائي في هذا القول ورجّحه السهيلي (ت 581هـ)، وفرّق بين الإضمار والحذف، فقال: "تحقيق القول أنّ الفاعل مضمّر في نفس المتكلّم، ولفظ الفعل متضمّن له، دالٌّ عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر -ولم نعبر عنه بمحذوف- لأنّ المضمّر

¹المصدر نفسه، ج 1، ص 161.

²المبرّد محمد بن يزيد أبو العباس، المقتضب، ج 1، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب، بيروت، ص 19.

³ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين الطائي الجبائي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"
لهاء الدين السبكي

هنا قد لفظ به في التَّنْقِ، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولنا: الذي رأيتَه، والذي رأيتَ، والحذف هو القطع من الشَّيْءِ، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه¹.
ومنع ابن هشام حذف الفاعل لأنه كالجزء من الفعل²، وكذلك ابن جني³ (ت392هـ) حيث يرى استحالة ذلك.

قال الإمام السيوطي (ت911هـ) في شرحه على الألفية المسمى "البهجة المرضية":
"قاعدة: قالوا: لا يحذف الفاعل أصلاً عند البصريين، واستثنى بعضهم صورة، وهي فاعل المصدر نحو: (سقيا) و (رعيا) وفيه نظر"⁴.

ووجه النَّظَر كما ذكره الصَّبَّان في الحاشية عن الإمام السيوطي في النكت⁵ هو: أنَّ المصدر يتحمَّل الضَّمير، لأنَّ الجامد إذا أَوَّلَ بمشتقَّ تحمَّل.

المسألة بحثت بشكل أكبر في كتاب "شذور الذهب" بتحقيق محي الدين عبد الحميد⁶، والذي يترجَّح أنَّ القول بحذف الفاعل ليس صائباً، وكان الأصوب اعتبار الفاعل استتر وجوباً في تلك المسائل، لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف والله تعالى أعلم.

لأنَّه لا بدَّ من الفاعل في الكلام، فإنَّ ظهر في اللَّفْظ فذاك، وإلَّا فهو ضمير راجع إمَّا لمذكور، نحو: "المجتهد ينجح"، أو لما دلَّ عليه الفعل، كحديث: "لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، أو لما دلَّ عليه الكلام، كقولك في جواب هل جاء سليم؟: "نعم جاء"، أو لما دلَّ عليه المقام، نحو: "كلَّما إذا بلغت التَّراقي"، وقول الشاعر:

¹ السبكي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النَّحو (1412هـ-1992م) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص59.

² ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (2004)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، ص196.

³ ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تج: محمد علي النجار، ط4، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص238.

⁴ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، البهجة المرضية في شرح الألفية (2000م)، تحقيق: أحمد إبراهيم محمد علي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، ص195.

⁵ الأشموني علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، ج2، ص63.1412.

⁶ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص198 – 199 – 200.

إذا ما أعرنا سيّدا من قبيلة ذرا منبر صليّ علينا وسلّما
إذا ما غضبنا غضبة مضريه هتكنا حجاب الشّمس أو قطرت دما
أو لما دلّت عليه الحال المشاهدة، نحو: إن كان غدا فأتني.
وقول الشاعر:

إذا كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قطري، لا إخالك راضيا
وذكر النّحاة المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل وهي أربعة¹ :
الأول: في نحو قولك: "ما قام إلّا هند"، لأنّ ما بعد (إلّا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنّما هو بدل
من فاعل مقدر قبل (إلّا) هو المستثنى، وتقديره (ما قام أحد إلّا هند).
الثاني: فاعل المصدر كقوله تعالى: "أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة"، تقديره: أو
إطعامه.

الثالث: في باب النّيابة، نحو: "وقضى الأمر"، أصله وقضى الله الأمر.
الرابع: فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله، كقوله تعالى: "أسمع بهم وأبصر"، أي:
وأبصر بهم، فحذف "بهم" من الثاني لدلالة الأول عليه.
الظاهر أن حذف الفاعل وجوبا إنّما يكون في باب المصادر التي عملت عمل الفعل
نحو: ضربا زيدا، أي اضرب زيدا.

فضربا: مصدر عمل عمل فعل الأمر، والفاعل محذوف وجوبا، لأنّ المصادر لا تقبل الفاعل
والله أعلم.

رابعا: ضمير الشأن:

من طرائق العرب في الكلام، تقديم ضمير قبل الجملة، ثم تأتي الجملة فتأكّده، وهذا من
ضروب البلاغة وأساليبها في تفخيم أمر وتعظيمه في النّفس؛ "فيتمكن من ذهن السامع ما
يعقب الضمير لأنه بالضمير يتهيأ له ويتشوق، ويقال في معنى ذلك: الحاصل بعد الطلب أعز
من المنساق بلا تعب"².

¹ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى (1383هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، القاهرة، ص184.

² بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، ج1 ص264.

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لهاء الدين السبكي

وفي "شرح التسهيل": "إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه، فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسعى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين"¹. جاء في "الكافية": "ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب، يسقى ضمير الشأن والقصة، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً أو بارزاً، على حسب العوامل نحو: (هو زيد قائم)، و (كان زيد قائم) و (إنه زيد قائم)، وحذفه منصوباً ضعيف، إلا مع (أن) إذا خففت فإنه لازم"².

وقد أشار بهاء السبكي إلى الخلاف الذي وقع بين النحويين في هذا الضمير، فقال في شرحه على الخطيب القزويني (ت739هـ): "وقوله: 'هو أو هي زيد عالم' يريد بذلك ضمير الشأن 'هو' للمذكر أو 'هي' للمؤنث، وقوله: أو 'هي زيد عالم' صحيح على رأى البصريين، أما الكوفيون فعندهم أن تذكير هذا الضمير لازم، وقد وافقهم ابن مالك، واستثنى ما إذا وليه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن"³.

وهذا الذي ذكره عن ابن مالك صحيح، فقد نصّ عليه في كتابه "شرح التسهيل"⁴. فيتلخص لنا من كلام السبكي وغيره من النحاة ما يلي:

يُعرف ضمير الشأن بأنه: ضمير غائب يسبق الجملة، ويعود على ما في النفس من شأن أو قصة، وتأتي بعده جملة تفسره وتبينه.

ذهب البصريون إلى تسمية هذا الضمير ضمير فصل، وسقى ضمير فصل لأنه فصل بين المبتدأ والخبر أو بين الخبر والنعت، ويسمونه أيضاً ضمير الشأن إذا دلّ على مذكر، أما إذا دلّ على مؤنث فيسمونه ضمير القصة، أما الكوفيون فيرون أنه لا يدلّ إلا على مذكر،

¹ محمد ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجبائي، شرح تسهيل الفوائد (1410هـ - 1990م)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ج1، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ص163.

² ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المصري، الكافية في علم النحو (2010)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة، ص34.

³ بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، المصدر نفسه، ج1، ص265.

⁴ ابن مالك ، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص163.

ويسمونه الضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه، وسمّاه الفراء (ت207هـ) عمادا في مواضع كثيرة من كتابه "معاني القرآن"¹، لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيّين يسمّيه دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد. ولهذا الضمير أحكام:

أولها: أنه لا بدّ أن يكون مبتدأ أو أصله مبتدأ، ثمّ دخل عليه ناسخ، مثل قوله تعالى: "قل هو الله أحد"، فقد وقع في الآية مبتدأ، جاء في كتاب "التصريح": "ضمير الشّان نحو: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" [الإخلاص: 1] فإنّه يلزم صدر الكلام"².

ثانيا: أن يكون بصورة ضمير الغائب، والقصد به الإيهام ثم التفسير، لذلك لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئا عظيما.

ثالثا: أن يكون صيغته للمفرد؛ فلا يكون للمثنّى، ولا للجمع مطلقا، جاء في "شرح التسهيل": "لا يجوز أن يكون ضمير الشّان مثنّى ولا مجموعا، لأنه كناية عن الشّان في التذكير وعن القصّة في التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنّه أخواك منطلقان، وإنّما جارياتك حسنتان، وإنّه إخوتك صالحون"³.

رابعا: أنه لا بدّ له من جملة تفسره وتوضح مدلوله؛ فلا يصحّ تفسيره بمفرد، والبصريّون يوجبون التصريح بجزائيّ الجملة وأن تكون خبريّة، قال ابن مالك: "ولا يجوز عند البصريّين حذف بعض الجملة التي تفسّره، لأنّها مؤكّدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله"⁴

¹ الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، ج1، ج2، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ينظر مثلا: ج1 ص51، ج2 ص352.

² الأزهري خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1421هـ-2000م) ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص217.

³ ابن مالك محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ص164.

⁴ المصدر نفسه ج1، ص163.

خامسا: أن تكون الجملة المفسّرة له متأخّرة عنه وجوبا، ومرجعه يعود على مضمونها، فلا يجوز تقديمها كلّها، وفي هذا يقول الأزهري: "ضمير الشأن نحو: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" [الإخلاص: 1] فإنّه يلزم صدر الكلام، للإخبار بالجملة، وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدّم عليه"¹ خامسا: أنّه لا يكون له تابع من عطف أو توكيد أو بدل، أمّا النّعت فهو فيه كغيره من أنواع الضّمير، لا يكون لها نعت ولا تكون نعتا لغيرها.

سادسا: أنّه إذا كان منصوبا، بسبب وقوعه مفعولا به لفعل ناسخ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وجب إبرازه واتّصاله بعامله، مثل: ظننته الصّديق نافع، فالهاء ضمير الشأن في موضع نصب، لأنّها المفعول الأوّل لظننت، والجملة بعدها في محل نصب، هي المفعول الثاني له.

أمّا إذا كان مرفوعا متّصلا فإنّه يستتر في الفعل، ويستكن فيه؛ مثل: ليس خلق الله مثله. ففي "ليس" ضمير مستتر حتما؛ لأنّ "ليس" و"خلق" فعّالان من نوع واحد، لأنهما ماضيان، ووقوع الفعل معمولا تاليا مباشرة لعامله الفعل الذي من نوعه قليل جدا في فصيح الكلام، فلا بد من اسم يرتفع بالفعل "ليس"، فلذلك كان اسمها ضميرا مستترا فيها. وهاهنا تنبيه، وهو أنّ هذه الأحكام التي ذكرنا، يخالف بها ضمير الشأن القواعد والأصول العامّة، ولذلك لا يلجأ إليه النّحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعا آخر من الضمير.

الخاتمة:

خلص البحث إلى نتائج استقّاها من المادّة النّحوية التي حفل بها كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، ولعلّ هذه المادّة استطاعت أن تجلّي إلى حدّ ما الجانب النّحوي لدى بهاء الدين السبكي، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

- 1- يقف المؤلّف على وجوه الإعراب، ويتوسّع في ذكر خلاف النّحاة في المسائل النحويّة.
- 2- الكتاب يعكس منهج السبكي في الجمع بين النّحو والبلاغة، بأسلوب تعليمي وظيفي، مستفيدا من آراء المدارس النّحوية المختلفة (المشرقية والمغربية الأندلسيّة).

¹ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج 1، ص 217.

3- في هذا البحث اتّضحت كثير من جوانب العلاقة بين النّحو والبلاغة، فقد مزج السّبكي هذين العلمين في هذا الكتاب، حيث قال: "اعلم أني مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربيّة، وجعلت نفع هذا الشرح بين طالبي العلوم الثلاثة، وأكاد أن أقول بالسّوية".

4- لم يختلف بهاء الدّين السّبكي عن غيره من النّحويين، فكان في نقاشه النّحوي يرحّج بين الآراء، وينقدها أحيانا، وينسب الآراء إلى نحاة معيّنين، أو إلى جمهور النّحاة من البصريّين أو الكوفيّين، أو من غير تحديد.

5- اتسم أسلوبه بالسهولة والفصاحة والسّلامة، التي ابتعدت عن التعقيد والفلسفة.

المصادر والمراجع-

- الأشموني علي بن محمد بن عيسى بن يوسف ، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج2، ص63.1412
- أحمد ابراهيم محمد علي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- الجرجاني الشريف ، التعريفات(1403 هـ -1983 م) ط1، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.
- ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المصري، الكافية في علم النحو(2010 م) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة.
- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح على أوضح المسالك (1421 هـ-2000 م)، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.
- الدماميني محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللّبيب (1428 هـ-2007) صححه وعلق عليه: أحمد عزو عنابة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.
- الدمشقي، عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة، معجم المؤلفين مكتبة المثنى -بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

المباحث النحوية في كتاب "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"
لهاء الدين السبكي

- الزبيدي مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس (1414 هـ) دار الفكر ، بيروت ، لبنان.
- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الكتاب 1408 هـ- 1988 م تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر ، مفتاح العلوم (1407 هـ، 1987 م) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، البهجة المرضية في شرح الألفية (2000 م)، تحقيق: أحمد ابراهيم محمد علي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية.
- السبكي بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (1423 هـ - 2003 م) ، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان.
- السبكي تاج الدين ، طبقات الشافعية الكبرى (1413 هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، نتائج الفكر في النحو (1992 م) ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- شمس الدين الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين 1408 هـ - 1988 م تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، مكتبة الصديق، الطائف.
- العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (1420 هـ) ط3، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- ابن فارس أحمد بن زكريا ، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، (1399 هـ - 1979 م). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

- المبرد محمد بن يزيد أبو العباس ،المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ابن مالك ،محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، (ط1، 1410هـ -1990م) تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر.
- ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبو محمد بن عبد الله، شرح قطر الندى وبل الصدى 1383، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة.
- ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبو محمد بن عبد الله، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (2004) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ، 2004،

